

المحضر الحرفي النهائي للجلسة العامة الثانية والعشرين بعد الاربعمائة

المعقودة في قصر الامم ، بجنيف ،
يوم الخميس الموافق ١٦ تموز/ يوليه ١٩٨٧ في الساعة العاشرة صباحا

الرئيس : السيد ت . تريفى (اثيوبيا)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : الآن تفتتح الجلسة العامة الثانية والعشرون بعد

الاربعمائة لمؤتمر نزع السلاح .

في البداية أود أن أرحب ، باسم المؤتمر ، بزائر كبير : فبيننا اليوم المدير العام للأمن الدولي وشعون نزع السلاح في أسبانيا ، السفير كارلوس ميراندا ، الذي سيخاطب المؤتمر في هذه الجلسة العامة . وان هذه أول زيارة له لهيئة مفاوضات نزع السلاح المتعددة الاطراف منذ تولي مهامه الهامة وأود أن أشكره لما أظهره من اهتمام بعملنا .

سيواصل المؤتمر بمقتضى برنامج عمله ، النظر في البند ٤ من جدول الاعمال ، المعنون " الأسلحة الكيميائية " . بيد أنه بمقتضى المادة ٣٠ من النظام الاساسي للمؤتمر يمكن لأي عضو يرغب في أن يتحدث في أي موضوع يتصل بعمل المؤتمر أن يفعل ذلك .

أمامي على قائمة المتحدثين اليوم ممثلاً أسبانيا والمكسيك . يسرني اعطاء الكلمة للمتحدث الأول ، المدير العام للأمن الدولي وشعون نزع السلاح ، السفير كارلوس ميراندا .

السيد كارلوس ميراندا إاليو (اسبانيا) (الكلمة بالاسبانية ومترجمة

من الانكليزية) : سيدي الرئيس أود في البداية أن أشركم للترحيب الحار الذي احطتموني به ولاتاحة هذه الفرصة لي لأن أتحدث في قاعة المجلس هذه المكرسة لفرنسيسكو دي فيكتوريا . الاسباني . واسمحوا لي أن أهنئكم لتعيينكم رئيساً لمؤتمر نزع السلاح لهذا الشهر وأن أعرب عن أمل في أن نتمكن في ظل توجيهكم وخبرتكم من مواصلة إحراز تقدم نحو أهدافنا المشتركة . في هذا المؤتمر ، لا نتحدث وفود المراقبين عادة في الجلسات العامة كثيراً مثلاً . يتحدث أعضاؤه ومن ثم نفتقر الى الفرصة لتحية وتهنئة الاشخاص الموقرين الذين شغلوا أو سيشغلون منصب الرئيس خلال شهور انعقاده العديدة كل سنة . لذلك اسمحوا لي بأن أعرب عن تهنئتي لجهود من سلفكم في الرئاسة وأن أتعهد بالتعاون التام مع من سيخلفونكم .

منذ زمن ليس بالبعيد ، أعلن المراقب الاسباني في هذا المؤتمر ، السفير لاكلينا ، عن قرار حكومة أسبانيا باتخاذ الخطوات اللازمة لكي تنضم أسبانيا الى معاهدة عدم الانتشار . ففي ذلك الوقت أشير الى سياسة حكومة اسبانيا المتصلة بالأمن ونزع السلاح . ويسرني أن أكون بينكم اليوم لغرض محدد هو أن أعرض أمامكم ، وان يكن بإيجاز ، آراءنا حول هذا الموضوع في سياق البنود التي تظهر في برنامج عمل هذا المؤتمر . ويسرني أن أقوم بذلك في وقت يبدو فيه أن عملية نزع السلاح قد نالت زخماً هاماً حقيقياً في المفاوضات الثنائية بين القوتين العسكريتين العظيمين في عصرنا وفي الوقت الذي تتوفر فيه الفرصة لدخول هذا المؤتمر المرحلة الختامية من اسهام جديـد متعدد الاطراف لازم جداً لتحقيق هدف ازالة فئة كاملة من أسلحة التدمير الشامل البالغة القسوة - هي الأسلحة الكيميائية - من وجه الارض .

ولقد لقي اهتمام أسبانيا وقلقها إزاء مشاكل نزع السلاح - وهما ليسا بالجديدين - قسوة دافعة في السنوات الاخيرة من خلال سلسلة من الاجراءات أذكر منها: في هذا الوقت ، على ما قد يبدو في قلبي من الخلاء ، واحدة فقط ، هي انشاء أحدث مديرية عامة داخل وزارة الشعون الخارجية هي المديرية العامة للأمن الدولي وشعون نزع السلاح ، التي أشرف بالإضطلاع بمسؤولية رئاستها .

ان الأمن ونزع السلاح مترابطان ترابطاً وثيقاً ، فمن الصحيح أن تحقق نزع السلاح المتوازن في نتائجه من خلال اتفاقات يمكن التحقق من التقيد بها بسرعة وكفاءة لابد وأن يساهم في تعزيز الأمن ، ومن الصحيح أيضاً اننا لا نستطيع احراز تقدم بشأن نزع السلاح على حساب الامن الضروري ، أي امكانية الدفاع في حالة الهجوم ، أو القدرة على ردع معتد محتمل .

ان هدفنا النهائي ، وفقاً للفقرة ١٩ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، هو نزع السلاح العام الكامل في ظل مراقبة دولية فعالة . ولكن الى أن يتسنى التوصل الى هذا الهدف النهائي ، يمكن لاتفاقات الحد ، بل يجب عليها ، أن تمنع سباق التسلح بالمحافظة على الامن عند أقل مستوى ممكن من الأسلحة وفي حالة من التوازن تردع كل ميل للعدوان . ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية يبدو أن قدرة الأسلحة النووية على تحقيق التوازن قد ضمنت هذا الردع ، لأن فائض قوة هذه الأسلحة وقدرتها على توليد خطر الدمار الشامل هي التي تمكنا من الاستغناء عن تحديد موازين أخرى أكثر حساسية بكثير .

لكن أعلى سلطتين في القوتين العسكريتين الرئيسيتين في عصرنا ، وهما الامين العام غورباتشيف والرئيس ريغان أعلنوا في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٥ ، في هذه المدينة بالذات ، أنه لا يمكن احراز انتصار في الحرب النووية ولا ينبغي خوض مثل هذه الحرب . ويجب أن نستخلص النتائج الناجمة عن هذا التأكيد الذي نشترك فيه جميعاً : يجب أن نجعل تلك الحرب مستحيلة . والوسيلة الوحيدة لجعلها مستحيلة هي ، في النهاية ، زوال الأسلحة النووية .

فمن الضروري الآن ونحن نسير على الطريق الموادي الى ذلك الهدف أن نراعي الاعتبارات الأساسية للتوازن والأمن ، وهذا لا يمكن أن يتحقق الا من خلال عملية متدرجة تأخذ بعين الاعتبار لا الأسلحة النووية فحسب ، بل أيضاً جميع الأسلحة الأخرى ، بما فيها الأسلحة الكيميائية ، والأسلحة التقليدية في اطار نظرة شاملة لذلك التوازن . وبالمطبع ، مع مراعاة أن عامل تحقيق التوازن ينبغي ألا يكون من حيث المبدأ زيادة في قوة الطرف غير المتفوق في وقت ما أو ضمن فئة معينة من الأسلحة ، وانما تخفيض قوات الطرف الذي يكون في مركز متفوق .

وفي هذا الصدد يجب الإشارة الى أن مفهوم " التوازن " لا يضمن الأمن أو السلم بحد ذاته ، إذ أن " التوازن " ، سواء كان نووياً أو تقليدياً ، عند مستويات القوات العالمية الموجودة الآن وبدون الشروع في ازالة كل امكانية لهجوم مفاجيء أو جماعي ، لا يكفي . لذلك ينبغي تقييد هذا المصطلح واكماله باستخدام عبارة " عند مستويات أقل للقوات " ، فالأسلحة النووية لن تفقد معناها الا عندما نصل الى تحقيق استقرار تقليدي عند مستويات أقل ، وازالة امكانية الهجمات الشاملة أو المفاجئة . فاذا كنا نريد ، واعتقد اننا نريد بالفعل ، احراز تقدم في عملية نزع السلاح النووي فعلياً أن نسعى أيضاً لاحراز تقدم في الميدان التقليدي .

وفي هذا الصدد ، أود أن أشير للحظة واحدة ، الى المناقشات غير الرسمية والاستكشافية لوضع ولاية بشأن الاستقرار التقليدي التي تجري حالياً في فيينا بين ٢٣ من البلدان المشاركة في عملية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا . يجب النظر الى هذه المناقشات في ضوء سياق العملية التي بدأت بتوقيع الوثيقة الختامية لمؤتمر هلسنكي في عام ١٩٧٥ ، وكذلك في ضوء اعتماد مؤتمر استكهولم في عام ١٩٨٦ لسلسلة كاملة من التدابير لتعزيز الامن والثقة . واسمحوا لي أن أشير هنا

الى الصلة الاساسية بين الثقة التي تمثلها هذه التدابير والمناقشات التي تهدف في النهاية الى اعتماد تدابير نزع السلاح : فبدون حد أدنى من الثقة المسبقة ، من غير المتصور احراز تقدم فني ميدان نزع السلاح .

وفيما يتصل بالمناقشات التي أشير اليها أود أن أؤكد انها تتضمن ٢٣ دولة ، لا شك أن عليها مسؤولية كبرى ، بالنظر لوجود التحالفين السياسيين العسكريين ، في المسائل التي توشع على أمن هذه القارة . ففي يوم الجمعة الماضي ، ٣ تموز / يوليه ، قدمت البرتغال اقتراحاً بشأن مسائل الأمن الى مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، اشترك معها في تقديمه ١٥ بلداً مشتركاً : ففي المؤتمر من بينهم أسبانيا . ويتوخى هذا الاقتراح عقد مجموعتين متميزتين من المفاوضات ، ولكن كلاهما ضمن اطار عملية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا : واحدة لتوسيع وتعميق تدابير بناء الثقة المعتمدة في استكهولم وربما اعتماد تدابير جديدة مثلها ، والثانية لتحقيق الاستقرار التقليدي في أوروبا عند مستويات أقل من القوات ، تجري بين البلدان التي لقواتها أكبر تأثير مباشر على علاقة الأمن الاساسية في أوروبا .

لنعد الآن الى موضوع نزع السلاح النووي . في هذه العملية لا يمكن تجاهل المسؤولية الخاصة التي تقع على عاتق القوتين العسكريتين العظميين وعلى أهمية علاقتهما الشائبة . ولكن هذا الواقع يجب ألا يقودنا الى استنتاج أن مؤتمر نزع السلاح ، وهو هيئة التفاوض المتعدد الاطراف في هذه المسألة ، ينبغي أن يقتصر على انتظار نتيجة الاتفاقات الشائبة بين هاتين الدولتين . فلمؤتمر نزع السلاح جدول أعماله وينبغي له أن يواجه مسؤولياته ، دونما تجاهل للقيود التي يفرضها عليه الواقع . لذلك اسمحوا لي أن أقول أنه ينبغي لمؤتمر نزع السلاح ، في رأينا ، أن يدرج في جدول أعماله جميع المواضيع الواردة في برنامجه . ونحن قلقون في الوقت الحاضر ، بشكل خاص من أن مؤتمر نزع السلاح لم يدرس البند ٤ من هذا البرنامج ، وهو الاسلحة التقليدية ، الا بقدر وروده في البرنامج الشامل لنزع السلاح - ونود أن نهنيء السفير غارسيا روبليس على جهوده غير المحدودة في رئاسة اللجنة الخاصة التي تعالج هذا البرنامج - ذلك لأن نزع السلاح التقليدي ، بالرغم من خصائصه التي تختلف باختلاف المناطق الجغرافية ، يشكل جانباً أساسياً من معادلة نزع السلاح الاجمالية .

وليس هذا لمجرد أن الاسلحة التقليدية هي وحدها الاسلحة التي استخدمت في جميع المواجهات المسلحة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، وليس لمجرد أن ٨٠ في المائة من المبالغ الضخمة التي تنفق على الاسلحة في أنحاء العالم مكرسة لتطوير الاسلحة التقليدية أو شرائها . وانما لأن تخفيض الاسلحة التقليدية أو ، اذا أردنا أن نعبر بشكل أفضل ، ان تخفيض هذه الاسلحة المتوازن فيما يتعلق بنتائجه ، سيسهل تخفيض الاسلحة النووية أو زيادة امكانية تمكنا في يوم من الايام من تحقيق زوالها . ويجب أن أضيف انه كان من الحكمة وبعد النظر أن نتفق ، كما جاء في الفقرة ٢٢ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الاولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، الى جانب المفاوضات بشأن تدابير نزع السلاح النووي ، على وجوب اجراء مفاوضات بشأن التخفيض المتوازن للقوات المسلحة والاسلحة التقليدية ، بالاستناد الى مبدأ عدم انتفاص أمن الاطراف بغية التشجيع على الاستقرار عند مستوى عسكري أدنى أو تعزيز هذا الاستقرار - وهو قول توعيده الفقرتان ٤٥ و ٤٦ في الفصل الثالث من الوثيقة فيما يتعلق ببرنامج العمل .

لقد أعلنت حكومة اسبانيا المرة تلو المرة عن إلتزامها إبقاء أسبانيا بلدا غير نووي، وهذا ينسجم أيضا مع قرار جرى التعبير عنه من خلال استفتاء شعبي • لقد كانت اسبانيا حتى الآن بحكم الواقع بلدا غير نووي، والآن وعمما قريب، وقبل نهاية هذه السنة، ومع ايداع وثيقة انضمام اسبانيا الى معاهدة عدم الانتشار، التي حصلت الحكومة مسبقا على موافقة الكونغرس الاجماعية بشأنها. وأصبحت الامور جاهزة لكي يعطي مجلس الشيوخ موافقته بعد الصيف، بعد انتهاء العطلة البرلمانية، سيتخلّى بلدا في القانون الدولي عن حيازة الاسلحة النووية • وهذا سيعزز الحظر أيضا، والذي تمت الموافقة عليه في استفتاء ١٢ آذار/ مارس ١٩٨٦، بشأن اقامة وتكديس أو ادخال الاسلحة النووية في الاراضي الاسبانية وسيزيل كل شك ممكن في أن اسبانيا لم تتخل عن تحويل نفسها الى دولة نووية • وفي هذا الصدد أود أن أضيف أن اسبانيا تأمل أن تخضع في هذا الميدان لنفس النظام الذي تخضع له البلدان غير النووية في الجماعة الأوروبية الاطراف في معاهدة عدم الانتشار •

وفيا يتعلق بالبند الاول من جدول أعمال هذا المؤتمر، لا يمكن أن يدهش أحد من أن بلدي، وهو طرف متعاقد في معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية، يوعيد تأييدا حاسما إبرام معاهدة حظر التجارب النووية حظرا كاملا • وتمشيا مع تلك الرغبة، شعرنا بارتياح ازاء عمليات التوقف السوفياتية المتلاحقة ونأسف لانقطاعها مؤخرا •

ونأسف أيضا لعدم تمكن هذا المؤتمر حتى الآن من انشاء لجنة مخصصة يوكل اليها النظر في جميع جوانب حظر التجارب النووية ومشاكل التحقق المتضمنة في الحظر الكامل فضلا عن تقييد التجارب • ومن جهة أخرى، فإنا نتابع بكثير من الاهتمام والامل المفاوضات التي تجري حاليا بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والتي نأمل أن تمهد الطريق لاحراز تقدم تدريجي نحو الهدف النهائي من خلال قبول تخفيض متدرج في عدد التجارب التي تجري وقوتها •

ومن الواضح أن هنالك صلة أيضا بين اجراء تجارب نووية معينة واستمرار قدرة هذه الاسلحة كعنصر ردع • لقد أشرت الى هذه المسألة من قبل ويجب أن أشير الى أن حكومتي تدرك الدور الذي تلعبه الاسلحة النووية ولكننا نعتقد في الوقت نفسه أنه يمكن المحافظة على الردع وتحسين الاستقرار الاستراتيجي العام بالاضطلاع بتخفيضات تدريجية كبيرة متوازنة ويمكن التحقق منها في الاسلحة النووية المنشورة حاليا باعتبار ذلك خطوة أولى نحو تحقيق الهدف النهائي وهو ازالتهما في نهاية المطاف •

ولذلك ننظر بأمل كبير الى تطور عملية التفاوض بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي الجارية هنا في جنيف ونأمل لها لاننا نعتبر النجاح ضروريا، أن تؤدي الى امكانية ازالة القذائف النووية المتوسطة المدى المنشورة في أوروبا على وجه السرعة، بل ومن المستحسن تماما اذا أمكن دون أن تبقى أي قذيفة من هذا الوصف في الجزء الآسيوي من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية أو في الولايات المتحدة • ومن الضروري أيضا تحقيق التوقعات القائمة من أجل تخفيض الترسانات النووية الاستراتيجية التابعة للاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بنسبة ٥٠ في المائة، وذلك بتوقيع معاهدة لهذا الغرض بأسرع ما يمكن • ونعني أنه ينبغي أن يوقع الشيطان هذا العام اذا أمكن •

حتى الآن أشرت الى مسائل تتصل بالبند ١ و ٢ و ٨ من جدول أعمال المؤتمر • وسأضيف بضع كلمات في سياق البند ٣ ، الذي لم يمكن حتى الآن انشاء لجنة مخصصة له كما هو الحال بالنسبة للبندين ١ و ٢ ، وهو أمر نأسف له لأن البند ٣ أيضا يحتاج الى تطوير خاص • صحيح أن منع الحرب النووية يبدو مسألة واسعة تتصل أيضا بوقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي وحظر التجارب النووية ، لكن له أيضا جوانب محددة أخرى • وفي رأينا أن من شبه المستحيل تصور أن الحرب ستكون نووية بحتة - الا في حالة واحدة لا يمكن استبعادها مع الاسف ، هي أن تبدأ بشكل غير مقصود • فدرجة تعقيد الانظمة المتضمنة وقصر الفترة الزمنية المتاحة للمسؤولين للتدخل المباشر سيجعلان من المستحيل استبعاد هذا الفرض • ونحن على أية حال مقتنعون بأن أفضل وسيلة لمنع الحرب النووية هي استباق الأمور ومنع كل الحروب • وهنا أيضا نرى الصلة التي لا مفر منها بين الاسلحة النووية والتقليدية وخطر تحول أي حرب تقليدية تنشب بين دولتين نوويتين الى صراع نووي ذي نتائج عالمية •

ويسرني أن أعرب عن ارتياحنا للتقدم الجاري احرازه في اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية ، فمن المعروف جيدا أن اسبانيا لا تمتلك هذه الاسلحة اليوم ولا ترغب في امتلاكها وانها تعيد الانتهاء بأسرع ما يمكن من وضع معاهدة لا تحظر فقط استخدام هذه الاسلحة وانما أيضا تطويرها وانتاجها وتكديسها وفرض تدمير الموجود منها بالفعل •

بيد أن بروتوكول ١٩٢٥ ، الذي من أطرافه المتعاقدة أسبانيا والذي حقق خطوة كبيرة في الاتجاه الصحيح ، يبقى على امكانية احتياز الاسلحة الكيميائية واستخدامها. المشروع كرد انتقامي • ومع أن هذه الاسلحة لم تستخدم في الحرب العالمية الثانية ، فقد رأينا بسخط أنها استخدمت في منازعات أخرى ، ولاسيما في النزاع الناشب اليوم بين العراق وايران • ولذلك سيكون الحظر الجذري لصنع وحيازة هذه الاسلحة هو الضمان المطلق لاستحالة استخدامها • وبالطبع تحتاج معاهدة من هذا النوع ، بدورها ، الى اجراءات صارمة للتحقق من أن احترام جميع الاطراف لاحكامها ، وكذلك الى مشاركة عالمية ، ولاسيما القوى العسكرية العظمى بالدرجة الأولى •

لذلك يوعيد بلدي ايجاد أنظمة تحقق سرعة وفعالية وأكيدة ونعتقد أنه ينبغي بذل الجهود اللازمة لحل أكبر المشاكل التي لاتزال معلقة ، وهي في رأينا ، مشكلة التفيتش بالتحدي ، سواء في حالة مرافق تخزين الاسلحة الكيميائية أو في حالة مرافق انتاجها • ونحن نرحب بالاستعداد الايجابي الذي ظهر في مجال المبادئ ونأمل أن يتحول بسرعة الى نصوص توهم السرعة والفعالية اللازمين في عمل " شبكة الأمان " النهائية هذه في تنفيذ الاتفاقية المقبلة • ولازلنا نعتقد أن اقتراح المملكة المتحدة الواردة في الوثيقة CD/715 يوفر أساسا ممتازا لهذا العمل •

ان وفدنا ، كما تعلمون ، يشارك مشاركة فعالة في عمل اللجنة المخصصة ، حيث لايزال يلزم حل مشاكل تفصيلية أخرى ، مثل جداول الكيماويات المراد اخضاعها لمختلف اجراءات التحقق والاعلان عن الترسبات ، والاسلحة العتيقة ، وترتيب التدمير ، والانظمة المؤسسية ، وكذلك العقوبات أو التدابير التي ستعتمد في حالة اذا ما ثبت حدوث انتهاك للاتفاقية المقبلة • وأود أن أؤكد أنه اذا استبعدت امكانية الاعمال الانتقامية ، فسيكون من الامور الاساسية ضمان احترام الاتفاقية ضمنا، مطلقا •

وفيماء يتصل بترتيب تدمير الاسلحة الكيميائية الموجودة ، قدم الوفد الاسباني ورقة عمل غايتها تحقيق التخفيض من خلال " نسب خطر متساوية " لكل مادة كيميائية في كل فترة تدمير سنوية ، على أن تؤخذ كأساس الحساب الجرعة المهلكة المتوسطة أو الجرعة المعجزة المتوسطة ، وهما أكثر البرامترات أهمية في الاستخدام العسكري للأسلحة الكيميائية • وعلى هذا الأساس ، يمكن تحديد الكتلات المناظرة في خطرهما من الكيماويات ، مما يتيح إجراء مقارنة بين الكيماويات التي سيجري تدميرها أو المواد التي ستستبدل عندما يلزم ذلك بسبب أمور لا بد منها: تتصل بمناولة المخزونات ، وقدرة مرفق التدمير ، أو أية اعتبارات أخرى ، بما في ذلك الاعتبارات السياسية ، التي تجعل من الحكمة وجود أساس متين للمقارنة • وينسجم اقتراحنا مع الاقتراحات الأخرى ونحن مستعدون لدراسة أية مزيج منها. يمكن أن يؤدي إلى النتيجة المرجوة • ولكن يجب أن نبين من الآن أننا لا نرى من المستحسن وضع أحكام ترمي للسماح ، ولو مؤقتا ، بإعادة التسلح الكيميائي بغية تحقيق توازن جديد غير قائم اليوم أو وضع أحكام تنطوي على دعوة البلدان التي لا تمتلك اليوم الأسلحة الكيميائية إلى احتيازها •

وأود الآن أن أخصص ملاحظة موجزة للبند ٥ من جدول الأعمال ، وهو منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي • فقد جاء في اتفاق أقرته مؤخرا لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الاسباني أن اسبانيا تؤيد اتخاذ تدابير لنزع السلاح تحافظ على المستويات اللازمة للأمن والاستقرار وتعكس في الوقت نفسه سباق التسلح على الأرض وتمنع امتداده إلى الفضاء الخارجي • ولن أناقش مسألة ما إذا كانت هناك أسلحة منشورة في الفضاء الخارجي أو لا ، ولكننا نعتقد فعلا أنه ما من شك في أن الفضاء الخارجي يستخدم حاليا لأغراض عسكرية ولكنه يودي في كثير من الحالات ، إلى آثار مفيدة من حيث الاستقرار • بيد أننا مقتنعون أيضا بأن القواعد القانونية السارية على الفضاء الخارجي غير كافية لضمان عدم تركيب الأسلحة الفضائية هناك •

إن حكومتي تشك كثيرا في أن أي شبكات جديدة للأسلحة ، أكانت في الفضاء أم في الأرض ، ومصممة لتدمير الأجسام الفضائية ، يمكن أن تساهم في خلق مزيد من الاستقرار أو الأمن • فالعكس هو الصحيح ، ونعتقد أن مثل شبكات الأسلحة هذه ستبدأ حتما سباقا جديدا ، وهذه المرة في الفضاء ، مما يؤدي إلى إضعاف الاستقرار الاستراتيجي • وهذه ، بالطبع ، مسألة تقع فيها المسؤولية الرئيسية على القوتين العسكريتين العظميين • ولقد أعربت اسبانيا بالفعل في محافل أخرى عن دعمها ، وأود أن أكرر هذا الدعم هنا ، للرأي القائل بأنه ينبغي لهذين البلدين الالتزام بمعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية حسب تفسيرها حتى الآن وأن أي تفسير آخر يجب ألا يؤثر على الاستقرار والأمن الاستراتيجيين وأن يكون بموافقة الأطراف المتعاقدة • لذلك نعارض من حيث المبدأ أي وزع للدفاعات الاستراتيجية ، سواء أكانت في الفضاء أم على الأرض ، دون وجود اتفاق في هذا الصدد وبدون مراعاة المصالح الأوروبية •

وبالنظر لعدم كفاية النظام القانوني القائم ، الذي لا يحظر بالتحديد الاوزع للأسلحة النووية أو أسلحة التدمير الشامل في الفضاء أو على الأجرام السماوية ، فإننا قلقون بالدرجة الأولى إزاء تطوير الأسلحة المضادة للتوابع الاصطناعية ويسرنا أن كونغرس الولايات المتحدة لم يأذن بتجربة هذا النوع من الأسلحة على أهداف حقيقية ، وأن التجارب السوفياتية في هذا الصدد قد توقفت • وفي هذه الحالة ، نعتقد أنه يمكن حتما التوصل إلى اتفاق وأنه يلزم دراسة الآلية الممكنة للتحقق من الامتثال لذلك الاتفاق وهو موضوع لسنا غافلين عن صعوباته •

ويسرنا. أنه تم انشاء لجنة مخصصة لمواصلة النظر في المشاكل المتنوعة الصعبة المتصلة بضرورة منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، كما سررنا أيضا لاستئناف العمل بشأن البند ٦ من جدول الاعمال . ولقد أحطنا علما بكثير من الاهتمام بالوثيقة CD/768 التي قدمها وفد نيجيريا الموقر ، والتي نعتقد أنها توفر أساسا ممتازا لمناقشة الضمانات التي يجب أن تحصل عليها الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بعدم استخدام هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها ضدها .

ويسرنا أيضا أن اللجنة المخصصة للبند ٧ من جدول الاعمال وهو الانواع الجديدة من أسلحة التدمير الشامل ، أي الأسلحة الإشعاعية ، تواصل عملها . وحول هذه المسألة سأقتصر على القول بأن المسألتين موضوع البحث - حظر الأسلحة الإشعاعية وحظر الهجمات على المرافق النووية - هما ، في رأينا ، مسألتان متميزتان تماما لا يربط بينهما إلا خاصية مشتركة ، هي ما يترتب من نتائج بالنسبة لحياة البشر والبيئة من جراء تشتت المواد الإشعاعية . لكن آليات المعاهدة تحتاج لأن تكون مختلفة لدرجة تجعل الاتجاه نحو فصل دراسة البندين في اللجنة المخصصة صحيحا ، في رأينا ، وإن كان يمكن مواصلة دراستهما في نفس الوقت .

لقد أشرت سابقا في مقاطع سابقة من بياني الى البرنامج الشامل لنزع السلاح وأوضحنا ما نعتبره نقطة أساسية بشأن البنود ذات الاولوية . ولن أعيد ما قلته سابقا وسأقتصر الآن على الاعراب عن أمني في أن يتم انجاز وثيقة تقدم في وقت لا يتجاوز موعد انعقاد الجمعية العامة الثالثة القادمة المكرسة لنزع السلاح .

ان اسبانيا ليست لديها ، كما تعلمون ، أي أسلحة نووية في أراضيها ، سواء كانت ملكا لها أو ملكا لأطراف ثالثة ، كما انها لا تمتلك أسلحة كيميائية أو أي نوع من أسلحة التدمير الشامل . وفي برنامج السلم والامن بصيغته التي قدمها رئيس الحكومة الاسبانية الى البرلمان في عام ١٩٨٤ ، كان هناك تصور لبند خاص مخصص لنزع السلاح . كما ان الاهتمام الذي يتابع به الشعب الاسباني المواضيع المتصلة بالامن ونزع السلاح هو اهتمام كبير يتزايد يوما بعد يوم ، ويشكل من حيث الرأي العام المهم جدا في الديمقراطيات البرلمانية ، مثل ديمقراطية اسبانيا ، عنصرا هاما في عزم الحكومة الاسبانية على احراز تقدم في هذين الميدانين .

وأخيرا أود أن أشير ولو بإيجاز الى الدور الهام الذي لعبه مؤتمر نزع السلاح طيلة تاريخه والى الاهمية التي تعيرها اسبانيا لعمله . ونحن نعتقد أن هذه الاهمية هي بالضبط التي تجعلنا من المستحسن أن نتمكن من الاشتراك في عمله ، قدر الامكان ، الدول الراغبة في ذلك . وفي هذا الصدد ، تأمل اسبانيا أن تحل بأسرع ما يمكن مسألة توسيع عضويته ، التي وصلت اليوم الى طريق مسدود ، وتود أيضا أن تكرر هنا والآن ثانية ، الاعراب عن اهتمامها بأن تصبح ، جزءا من هذا المؤتمر بوصفها عضوا كاملا الاهلية بأسرع ما يمكن وعن عزمها على ذلك ، فأهميتها السياسية والديمقراطية والاقتصادية والعسكرية أيضا أكثر من مبرر لهذا الطموح .

ومن الحقيقي أن نزع السلاح والردع العسكري ليسا هدفين كافيين لضمان سلام البشرية وأمنها : فالانفراج والبحث عن الحلول السلمية للمنازعات والدفاع عن حقوق الانسان هي حاجيات أساسية وبالتالي تشكل أيضا مبادئ توجيهية أساسية في سياسة بلدي الخارجية ، ومن الحقيقي أيضا أن هذه المسائل تتجاوز نطاق ولاية هذا المؤتمر ، ولكن الاسهام الذي يمكن لهذا المؤتمر تقديمه

من خلال اعتماد اتفاقات تتضمن تدابير لنزع السلاح تتسم بالعدل والتوازن في نتائجها، ويمكن التحقق منها. وهي منصر ذو أهمية حيوية لاحتراز تقدم في العلاقة بين نزع السلاح والانفراج، بحيث يمكننا أن نكون واثقين من ضمان السلم والامن لجيلنا وللأجيال المقبلة.

الرئيس (بالانكليزية) : شكرا لممثل أسبانيا على بيانه وعلى كلماته الطيبة الموجهة للرئاسة . الكلمة الآن لممثل المكسيك السفير غارسيا روبليس .

السيد غارسيا روبليس (المكسيك) (الكلمة بالاسبانية ومترجمة من الانكليزية) : السيد الرئيس ، ان وفدي لسعيد بأن يضم صوته الى كلمات الترحيب التي وجهتموها للسيد كارلوس ميراندا ، الامين العام للامن الدولي وشؤون نزع السلاح في وزارة الخارجية الاسبانية . وأود أيضا أن أشكر السيد ميراندا ل اشارته الكريمة جدا لمساهمتي المتواضعة في اللجنة المخصصة لوضع برنامج شامل لنزع السلاح .

في ٣ كانون الاول/ ديسمبر من السنة الماضية ، اتخذت الجمعية العامة للامم المتحدة بأغلبية ساحقة بلغت ١٣٥ صوتا قرارها ٤٦/٤١ ألف المعنون " وقف جميع التفجيرات النووية التجريبية " . وفي ذلك القرار ذكرت الهيئة التي تمثل المجتمع الدولي أكثر من أي هيئة أخرى ، بين جملة أمور ، بأن " الوقف الكامل لتجارب الاسلحة النووية وهو ما كان موضع دراسة لما ينوف على ثلاثين سنة واعتمدت الجمعية العامة بشأنه أكثر من ٥٠ قرارا ، هو هدف أساسي للامم المتحدة في مجال نزع السلاح دأبت على تخصيص أولوية عليا لتحقيقه ، " وأكدت " أنها قد أدانت بشدة ففي ثمانين مناسبات مختلفة مثل هذه التجارب " وأنها أبدت منذ عام ١٩٧٤ اعتقادها بأن استمرارها تجريب الاسلحة النووية " سيكشف سباق التسلح ، ومن ثم يزيد من خطر الحرب النووية " . وفي القرار ذاته وبعد أن كررت الجمعية العامة مرة أخرى " الاعراب عن شديد قلقها لاستمرار تجارب الاسلحة النووية بلا هوادة ، خلافا لرغبات الاغلبية العظمى من الدول الاعضاء ، ناشدت جميع الدول الاعضاء في مؤتمر نزع السلاح ، ولاسيما الدول الثلاثة الودية لمعاهدة حظر تجارب الاسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء ولمعاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ، أن تشجع المؤتمر على أن ينشئ في مستهل دورته لعام ١٩٨٧ لجنة مخصصة لاجراء مفاوضات متعددة الاطراف بشأن معاهدة للوقف الكامل للتفجيرات التجريبية النووية " .

ولقد حاول وفد المكسيك الى جانب وفود البلدان التي كانت بارزة النشاط في السعي في نيويورك لكسب التأييد لاعتماد القرار ٤٦/٤١ ألف الذي أشرت اليه قبل دقيقة ، منذ بدايته عمل المؤتمر لعام ١٩٨٧ تنفيذ توصية الجمعية العامة ولكن ذلك لم يكن ممكنا ، مع الاسف ، في ما ندعوه بدورة الربيع ، كما انه لم يكن من الممكن حتى الآن في دورة الصيف ، التي ستنتهي قريبا ، مثلما هو الحال بالنسبة لدورة هذه السنة .

ولذلك فإن هذه الوفود ، وفود اندونيسيا وبيرو وسري لانكا والسويد وفنزويلا وكينيا والمكسيك وبيوغوسلافيا ، قررت أن تقدم مجتمعة مشروع الولاية الذي عمم اليوم والذي تعكس فقرته الاولى بأمانة ما اتفقت عليه الجمعية ، إذ تقضي هذه الفقرة بأن ينشئ المؤتمر " لجنة مخصصة للبند ١ من جدول أعماله ، هدفها القيام بالتفاوض المتعدد الاطراف بشأن معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية " . واسمحوا لي هنا بأن الاحظ انه وقعت بضعة أخطاء في الفقرة ١ في ترجمة النص الاصلي

الانكليزي لهذه الوثيقة التي تحمل الرمز CD/722 الى اللغة الاسبانية ، لذلك ستعمم الامانة نصا جديدا لهذا المشروع .

ولنا الامل في أن هدف دراسة هذا المشروع الموضوعية ومقارنته بالمشاريع المعممة بين ١٩٨٤ والآن ستبرز روحه البناءة ومرونته ، مما يسمح بتفسيرات لا تتعارض مع أية وجهات نظر يمكن تبنيها بشكل مشروع فيما يتصل بهذه المسألة ، وهي مسألة توليها الجمعية العامة ، وبحق ، أعلى الأولويات وتتصدر أيضا جدول أعمال مؤتمرنا .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) :شكرا للممثل المكسيك على بيانه . بهذا تنتهي قائمة المتحدثين اليوم . هل هنالك من يود أن يأخذ الكلمة ؟ لا أرى أحدا .

الآن انتقل الى الجدول الزمني لاجتماعات الاسبوع القادم الذي عمته الامانة . وهو كالعادة للدلالة فقط ويخضع للتغيير عند الضرورة . وقد جرت استشارة رؤساء الهيئات الفرعية في اعصاده . فان لم يكن هنالك اعتراض ، فسأعتبر أن المؤتمر قد اعتمد الجدول .

وتقرر ذلك .

لدي اعلان . بناء على طلب رئيس اللجنة المخصصة للأسلحة الاشعاعية ، أود أن أحيي المؤتمر علما بتغيير في الاعلان الوارد في الجدول الزمني لهذا الاسبوع . سينعقد قبل الاجتماع المقرر انعقاده غدا ، أي الجمعة الموافق ١ تموز/ يوليه في الساعة الثالثة بعد الظهر ، اجتماع قصير للجنة المخصصة برئاسة السفير مايستسار ، يليه مباشرة اجتماع لفريق الاتصال ألف كما هو مقرر في الجدول الزمني . ووفقا للجدول الزمني لهذا الاسبوع ، اسمحوا لي بأن أذكركم بأننا سنعقد ، بعد هذه الجلسة العامة فورا ، اجتماعا غير رسمي بشأن البند ٢ ، " وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي " .

ستعقد الجلسة العامة التالية لمؤتمر نزع السلاح يوم الثلاثاء ، ٢١ تموز/ يوليه ، في الساعة العاشرة صباحا . رفعت الجلسة العامة .

رفعت الجلسة الساعة ١١/٠٥ صباحا